

صالح عبد الجواد* تأثير الهجرة الفلسطينية في ملكية الأراضي والزعامة المحلية حالة مدينة البيرة (1909 – 1948)

تناول هذه المقالة مسألة الهجرة من الريف الفلسطيني، وبالتحديد من مدينة البيرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وذلك خلال الفترة 1909 – 1948، وكذلك العوامل التي تفاعلت جراء ذلك، فتركت تأثيراتها في ملكية الأراضي، فضلاً عن التغيرات التي كان لها شأن كبير في نشوء زعامات جديدة. ويعتمد الكاتب، في مصادره، على الأوراق الشخصية والعائلية بالدرجة الأولى، علاوة على المقابلات الشخصية مع المهاجرين، وعلى الصحف والكتب. ويستنتج الكاتب أن تلك الهجرة أدت إلى تغيرات جذرية ومتسارعة في المجتمع الفلسطيني تمثلت في حراك غير مسبوق في المجتمع المحلي، كان من نتائجه المباشرة بروز زعامات محلية جديدة مختلفة، إلى حد كبير، عن الزعامات التقليدية، ونشوء تفاوت طبقي كبير جعل الثروة عاملاً كافياً لاكتساب المكانة الاجتماعية بعدما كان الإرث العائلي، مع الثروة، هما العاملان الأكثر قوة في الصعود إلى مواقع عالية في الهرم الاجتماعي.

مقدمة

في المئة عام الأخيرة صدر العديد من الكتب ومئات المقالات في الولايات المتحدة بشأن موضوع الهجرة السورية وخصوصاً اللبنانية، إلى تلك الولايات. وقد صدرت الأغلبية الساحقة من هذه الأعمال باللغة الإنكليزية، وركزت، في الأساس، على دوافع الهجرة وأوضاعها، وعلى عملية تكيف المهاجرين واندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وكذلك موضوع الهوية، متجاهلة تأثيرات الهجرة والشتات في المجتمع الأم.

يسير هذا المقال في الاتجاه المعاكس، إذ يعالج تأثيرين مهمين للهجرة من بلدة البيرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة، في المجتمع المحلي: الأول، التغير الجذري بمختلف المقاييس، والذي طرأ على ملكية الأراضي خلال عهد الانتداب، وتمثل في انتقال جزء مهم من الأرض، من خلال عمليات الشراء والبيع، من أيدي الفلاحين المقيمين من سكان البلدة، فقراء كانوا أم ميسوري الحال، إلى أيدي الفلاحين السابقين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وحققوا فيها نجاحاً ملحوظاً سمح لهم بادخار فائض مالي استثمروه في الوطن الأم في مجال الأرض والعقارات. أما الثاني، فمرتبط بالتأثيرات العميقة والمباشرة والسريعة لهذا التغيير في الحراك الاجتماعي، وبروز زعامة محلية جديدة.

إن الإطار الزمني لهذه الدراسة محدد بنحو نصف قرن، من سنة 1909، عندما غادر أول مهاجر من البيرة إلى الولايات المتحدة، حتى نكبة فلسطين سنة 1948. وتغطي هذه الفترة موجتين من موجات الهجرة تفصل بينهما الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) التي شلت، مؤقتاً، حركة الهجرة والسفر من فلسطين إلى الولايات المتحدة وبالعكس.

إلى أي حد يمكن تعميم استنتاجات هذه الدراسة على بقاع أخرى من فلسطين؟ لا شك في أن التنوع في القرى والبلدات الفلسطينية يمنع التعميم بشكل آلي على قرى وبلدات فلسطين كلها التي مرت بتجربة الهجرة المبكرة إلى الأميركيين، وكان أولها بلدة بيت لحم ومحيطها، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. فلكل بلدة، أو قرية، أوضاعها وخصائصها المتميزة (عدد السكان؛ الاقتصاد؛ مستوى التعليم ونوعيته؛ بداية الهجرة ووجهتها؛ التركيبة الطائفية؛ طبيعة العلاقة مع مركز إقليمي)، وهي عناصر متفاعلة تؤثر في تجربة الهجرة، وتفرز في كل مكان ديناميات خاصة به. لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن نغفل حقيقة وجود عناصر مشتركة وتأثيرات متشابهة، وخصوصاً في مناطق أتاحت لنا دراستها كرام الله وقراها. وسنرى خلال الدراسة، وإن كان عرضاً، كيف تأثرت رام الله، خلال الفترة الزمنية المبحوثة نفسها، ببعض الاتجاهات التي ظهرت في البيرة. وكلّي أمل بأن تكون هذه الدراسة، وهي مجرد جزء بسيط من عمل مستمر منذ سنة 1995 عن تاريخ البيرة وتاريخ أهلها، لبنة في دماك المحاولات الحديثة التي تبذل لكتابة التاريخ الاجتماعي الحديث لفلسطين، ولإدخال الفلسطينيين العاديين في هذا التاريخ، والتي أخذها على عواتقهم كل من الراحل ألكسندر شولش، وروز ماري صايغ، وتيد سوينبرغ، وبشارة دوماني.

المصادر

اعتمدت في دراستي، في الأساس، على الأوراق الشخصية لعدة عائلات بيراوية، وأهمها المجموعة الخاصة بالشقيقين علي وعبد الله الجودة خلف من حمولة الطويل، ومجموعة الشقيقين عثمان وصالح العطا من حمولة الحمائل (1). وهاتان المجموعتان غنيتان، وتضمنان ما لا يقل عن 100 وثيقة ومعاملة وحجة أرض وفواتير ومعاملات مالية متنوعة، تبدأ من سنة 1880 حتى سنة 1946. بالإضافة إلى ذلك، استندت إلى عشرات المقابلات الشفوية التي سجلتها خلال الفترة 1989 – 2008 مع عدد من أبناء المدينة المعمرين، بما فيها مقابلات أجريتها في نيويورك وفرجينيا وواشنطن وفلوريدا ونورث كارولينا وكاليفورنيا، (2) كما استعنت بمجموعة متنوعة من المصادر: أولية كالصحف، وثانوية كالكتب والدراسات التي تطرقت إلى موضوع ملكية الأراضي والهجرة السورية إلى الأمريكيتين، أي الهجرة من البلاد التي كانت تشكل الفضاء الجغرافي والثقافي لما كان يطلق عليه مصطلح "بلاد الشام".

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ما كان لها أن تستكمل من دون هذه الأوراق العائلية، فإن استخدامها مصادر متنوعة يظهر مرة أخرى أفضلية المصادر في كتابة تاريخ أكثر صدقاً وواقعية (3) ومقارنة بعدة مصادر لدراسة التاريخ الاجتماعي (شفوية كانت أو مكتوبة، رسمية أو خاصة)، فإنني أعتقد أن الأوراق العائلية المتنوعة (العقود؛ حجج بيع الأرض وشرائها؛ وصولات الضرائب؛ عقود الزواج؛ أوراق المعاملات التجارية؛ إلخ) أقل عرضة للانحياز، أو التزوير، أو إسقاط الحاضر على الماضي، كما هو حال كثير من المصادر الثانوية المكتوبة، أو المقابلات الشفوية، أو أوراق السير الذاتية، إذ ظلت هذه الأوراق عبر السنين، على ما هي عليه من دون تحريف أو تعديل.

ولعل هذا يشرح تعاضم أهمية هذه الأوراق كمصدر في أبحاث التاريخ الاجتماعي، وخصوصاً في حالة فلسطين، التي تميزت، ولا تزال، بعدم الاستقرار السياسي، وبمصادرة المصادر المكتوبة وتدميرها، بما في ذلك الأوراق العائلية، وبقلة الوعي بأهمية الوثائق والتوثيق، وبغياب مؤسسات دولة تأخذ تحت جناحها عملية الحفاظ على الإرث الشفوي والمكتوب. وقد وثقت في مقال سابق كيف دمر ونهب وضاع كثير من الأوراق العائلية والشخصية (كجزء من المصادر المكتوبة) نتيجة الأوضاع السياسية المتقلبة (4) في فلسطين. وإذا كان هناك تساؤلات توجه إلى هذا النوع من الوثائق، فإنها لا تتعلق بصدق وأهمية مثل هذه الأوراق التي تقع بين يدي الباحث، لأنها - كما قلنا - ليست موضع خلاف أو جدال، وإنما بحجم ونوعية المواد التي تمثلها الأوراق المتاحة بين أيدينا، والتي تخص عائلة ما، من مجموع الأوراق التي تخص العائلة نفسها. فهناك أوراق ضاعت، وهناك أوراق تحجب عن الباحثين نتيجة تحفظ أصحابها عن عرض أوراق تخص عائلاتهم، وتحكي قصصاً غير مرغوب الحديث عنها. وكلا العاملين يحدد مساحة المعرفة ومجالها، ويضع الباحث في دائرة "الانتقائية" المفروضة عليه فرضاً، ونحن نعلم أن الانتقائية هي إحدى السلبيات الرئيسية لأي بحث علمي.

هيكل الدراسة

هذه الدراسة مقسمة إلى عدة أبواب: مدخل سريع إلى العقبات المنهجية المتعلقة بدراسة الأرض وملكيته في منطقة رام الله، وهي صالحة للتعميم على مجمل الحالة الفلسطينية؛ تعريف بالسيرة الشخصية لأصحاب هذه الأوراق العائلية: الشقيقين عبد الله وعلي الجودة خلف، والشقيقين عثمان وصالح العطا؛ الهجرة إلى الولايات المتحدة والتغيرات التي طرأت على ملكية الأرض نتيجة ذلك؛ تأثير هذا التغير في اقتصاد المدينة السياسي، وانعكاساته على بروز زعامة جديدة أطاحت الزعامة التقليدية القديمة.

عقبات وملاحظات منهجية

على موضوع الأرض

عندما يعالج الباحث التحولات في ملكية الأرض في عهد الانتداب، وهو عهد قصير نسبياً على الرغم من التحولات الجذرية التي نجمت عنه، فإنه مضطر إلى إجراء مقارنة بما كان عليه وضع الأرض في الأيام الأخيرة للعهد الذي سبقه (العهد العثماني)، الأمر الذي يضعه في مواجهة كثير من العقبات المنهجية والفنية. وأهم هذه العقبات والمشكلات:

– **طبيعة حجج البيع والمشكلات المتعلقة بتسجيل الأراضي ومعاملاتها:** إن تنظيم أمور بيع الأرض وتسجيلها، بما في ذلك وثائق البيع، لم يستقر إلا في فترة متقدمة من عهد الانتداب. فكثير من معاملات حجج البيع التي فحصناها في الأعوام التي تلت احتلال فلسطين (1917 – 1918) حافظ على مثالب حجج البيع نفسها في العهد العثماني، مثل غياب تحديد موقع ومساحة القطعة بدقة، كما أن كثيراً من الأراضي لم يكن مسجلاً بالطابو.

وفي أي حال، فإن حجج البيع الخاصة بعلي وعبد الله الجودة، وصالح وعثمان العطا، والتي تعود إلى أواخر العهد العثماني وبداية عهد الانتداب، تخلو تماماً من تحديد مساحة قطعة الأرض، كما أن تحديد الموقع في هذه الحجج كان يتم من خلال حدود أرض الجيران التي ربما تكون هي نفسها موضع نزاع أو غموض. بالإضافة إلى ذلك، هناك حجج عديدة تتضمن عبارة "وشهرتها تغني عن ذكر حدودها". ولم يتم تحديد مساحة الأرض بدقة في معاملات البيع، إلا في المراحل اللاحقة من عهد الانتداب، وذلك عندما أنجزت السلطات آنئذ عملية مسح معظم أراضي فلسطين، وحددت نقاط التثليث التي سمحت برسم خرائط دقيقة، ووحدت عمليات التسجيل وإجراءاته، وحطمت بلا رجعة وجذرياً نظام المشاع (5) وهذه الإجراءات كان هدفها الحقيقي، وإن لم يكن معلناً، تسهيل عملية انتقال الأرض إلى اليهود، وتحسين جباية الضرائب (6).

– **الكتابة بالعامية واختلاف دلالات المقاييس:** لقد كتبت أغلبية الحجج في نهاية العهد العثماني وبداية عهد الانتداب، بالعامية، وهذا يضيف عبئاً على الباحث الذي يجد صعوبة في ضبط دلالات بعض الألفاظ، وخصوصاً في ظل غياب قاموس لمقارنة العامية بالفصحى. وفي هذا السياق، هناك تباين واختلاف في دلالات المصطلحات المحلية الدارجة على ألسنة السكان، والخاصة بمساحة قطع الأرض، مثل: الحاكورة؛ الفدان؛ الحبلية؛ المارس؛ الحريقة؛ الخلة (خلت)؛ المعاديد؛ إلخ (7).

– **مشكلة العملات المستخدمة في عمليات الشراء والبيع:** إن تعدد العملات السائدة في فلسطين، وعدم استقرار سعر صرفها، يصعبان على الباحث إجراء المقارنة والتقويم لأسعار الأراضي ومعدل ارتفاعها. فالاختراق الغربي السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتراجع الثقة في العملة العثمانية بسبب الغش في نسبة الذهب، أو الفضة المستخدمة في النقود المعدنية، سمحا بتداول عملات أجنبية متعددة، فبالإضافة إلى الليرة العثمانية الذهب، أو العصلية، والتي عرفت أيضاً بالمجيدية نسبة إلى السلطان عبد المجيد، شاع تداول الليرة الإنكليزية الذهب، والليرة الفرنسية الذهب (8) وبعد سقوط فلسطين 1917 – 1918 ظل التعامل بالليرة الذهبية الإنكليزية سارياً في بعض صفقات الأراضي. لكن العملة المصرية بمختلف أنواعها، الذهبية والفضية والنكالية والورق، أصبحت العملة الرسمية في فلسطين (9) ابتداء من 1 شباط/فبراير 1921، حتى صدور العملة الفلسطينية سنة 1927، والتي كانت العملة الرسمية في شرق الأردن أيضاً حتى سنة 1949 (10) وهكذا خفّ التعامل بالعملة المصرية إلى أن منع التعامل بها كعملة قانونية في فلسطين بعد 31 آذار/مارس 1929 (11).

– **المشكلات الخاصة بأسماء المواقع:** جرى مع تقلب الزمان، تغير ملحوظ في أسماء المواقع، الأمر الذي يصعب علينا متابعة وتحديد مواقع قطع الأرض. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يعرف اليوم في البيرة بمنطقة "البالوع" كان يطلق عليه حتى أربعينيات القرن الماضي اسم "مكب المية"؛ وما كان يطلق عليه اسم أرض "البقيع" يعرف حالياً باسم "الميدان" (لأنه في فترة الانتداب استخدم ميداناً لسباق الخيل). ومشكلة الأسماء ليست خاصة بالفترة العثمانية فحسب، بل هي ظاهرة مستمرة حتى اليوم أيضاً، فهي ليست مقصورة على أسماء المواقع والمناطق، وإنما هي ظاهرة عامة تشمل أسماء المعالم والميادين والحارات، إلخ. وليس هناك اليوم إلا بضعة معمرين من أبناء البيرة ممن يعرفون أسماء الحارات القديمة، أو مواقعها، كحارة الزيد، أو حارة الهري، أو حارة الشراقة، والتي استبدلت بأسماء جديدة، ودرست معالمها القديمة بشكل شبه تام، إذ قامت مكانها أحياء وشوارع جديدة.

وظاهرة عدم احترام المسميات القديمة ناجمة عن ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على الأسماء التاريخية، وخصوصاً في المجتمعات القروية، أو عن انعكاس لدور وظيفي، أو حدث جديد، أو بروز شخصية ما طغى اسمها على اسم المكان القديم؛ فعين زليخة (على جبل قرطيس) مثلاً، سميت بهذا الاسم نسبة إلى امرأة اسمها زليخة تفانت في العناية بالأرض من حولها، فاخترت الاسم القديم للعين. وقد تنجم هذه الظاهرة عن أسباب أيديولوجية أو وطنية، فالمسجد الرئيسي في البيرة مثلاً، دسّن في مطلع الستينيات باسم جامع البيرة الكبير، لكن بعد وفاة عبد الناصر في سنة 1970، قرر رئيس المجلس البلدي في حينه إطلاق اسم مسجد جمال عبد الناصر عليه. وفي الأعوام

الأخيرة. وبعد بروز حركة "حماس"، أطلق عليه الإسلاميون اسم مسجد سيد قطب (نلاحظ اليوم الارتباك الناتج من تداول الناس للتسميات الثلاث للمسجد نفسه، وإن ظل اسم مسجد عبد الناصر هو الطاغوي).

– **تذبذب أسماء الأفراد، وانقطاع أسماء العائلات وتغيرها:** الأمر الذي يُصعّب على الباحث تتبع ملكية الأرض وتاريخ عائلاتهما. ومشكلة أسماء العائلات هذه، تظهر حتى في المدن التي يحافظ فيها أبناء البيوت العريقة ذات المكانة الاجتماعية الراسخة على اسم العائلة ولفترات طويلة. (12)

غير أن ظاهرة عدم التمسك بالأسماء القديمة للعائلات هي أعم وأكثر حدة وانتشاراً في الريف الفلسطيني – كما هو حال البيرة – مقارنة بالمدن الكبيرة وعائلاتهما، إذ يتغير اسم العائلة في الريف من زمن لآخر بشكل سريع، كما أن كثيراً من العائلات الوافدة إلى قرية ما، يلجأ إلى الانصواء تحت حماية عائلات أقوى منه، فيستعير اسمها ومجدها. علاوة على ذلك، هناك ميل كبير في الريف إلى إطلاق الألقاب التي يتحول كثير منها مع مرور الوقت، إلى أسماء عائلية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة تتبع أسماء العائلات. وفي كثير من الأحيان تؤدي وفاة الأب، أو بروز امرأة قوية الشخصية، إلى بروز اسم عائلي جديد نسبة إلى هذه المرأة، كعائلة "الشمسة" و"حوا" و"المدنية".

وقد ساهم وقوع فلسطين تحت أنظمة سياسية مختلفة في زيادة حدة هذه الأزمة في الريف. فعلى سبيل المثال، فرضت إسرائيل منذ حرب سنة 1967 تسجيل اسم الحمولة كاسم عائلي أخير، وذلك من أجل تحديد السكان وتصنيفهم لتصبح عملية الرقابة والسيطرة أسهل، وفي محاولة منها لإحياء النعرات والعصبية بين الناس (فرّق تسد). والغريب أننا لا نجد في وثائق المحكمة الشرعية في القدس في القرن التاسع عشر، والخاصة بمعاملات البيرة، أي استخدام لاسم الحمولة كاسم أخير للشخص، أو لتحديد عائلته.

ولا تقتصر مشكلة الأسماء في البيرة على أسماء العائلات فحسب، بل تمتد أيضاً إلى أسماء الأفراد أنفسهم، والتي خالطتها الألقاب، أو إلى اختلاف اسم العائلة لأشقاء من الأسرة نفسها، وهو ما يضيف كثيراً من الصعوبات. بيد أنه لا مكان في هذه الدراسة القصيرة للخوض في هذا الموضوع الذي تخالطه الطرافة، والذي يلقي الضوء على جانب مهم من العلاقات الاجتماعية والبيئة الثقافية المحلية.

– **مشكلة الوصول إلى الوثائق في مراكز الأبحاث والدوائر الحكومية، أو في المجالس البلدية الخاصة بالأرض ومعاملاتها:** فأغلبية هذه المؤسسات تمنع فحص أرشيفها، أو تقيده، أو تحدد، أو تعقد عملية الاستفادة من هذه الوثائق، أو تفرض قيوداً صارمة على التصوير.

السيرة الشخصية لأصحاب

الأوراق العائلية

ولد الشقيقان عبد الله وعلي الجودة في البيرة نحو سنة 1890، وقد توفي عبد الله ودفن في البيرة سنة 1967، أما شقيقه علي فتوفي بعده بثمانية أعوام، ودفن في دمشق. وكان الشقيقان كلاهما ظاهرة استثنائية على صعيد الحياة المحلية، ليس بفضل الثروة الكبيرة التي جمعها من المهجر فحسب، بل أيضاً، بفضل مشاركتها في الصالح العام، ونشاطهما السياسي في البيرة والمهجر. وتميز علي الجودة من أخيه بأنه كان ذا تنور استثنائي بكل المقاييس نسبة إلى رجل خرج من ريف فلسطين، وكان على قدر بسيط من التعليم، إذ استطاع بفضل مكانته وعطائه ونشاطه من التعرف، وأحياناً مصادفة مجموعة واسعة من أحرار ومثقفي العالم العربي في المهجر وبلاد الشام كأمين الريحاني وشكيب أرسلان وعبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي ورشيد طليح وسليمان النابلسي وعبد الله الريماوي، إلخ. (13)

وهاجر الشقيقان اليافعان إلى الولايات المتحدة في وقت مبكر قبيل الحرب العالمية الأولى. وبعد أن عمل الاثنان بائعين متجولين (باعة "كشة"، وهو الاسم الشائع في حينها بين السوريين، أو "بدلرز/Peddlers"، وهو الاسم الأميركي)، قام علي، الأكثر مهارة بين الشقيقين في شؤون الأعمال التجارية، بتأسيس شركة "البيرة كومباني" لبيع ملابس النساء الداخلية والسجاد والنوفوتيه بالجملة في قلب جزيرة مانهاتن (في 85 شارع واشنطن، وهو الشارع الذي شكل مركز تجمع المهاجرين السوريين الأوائل في نيويورك).

أما عبد الله، الذي ربطه وشقيقه نوع من تقاسم الوظائف، فعاد إلى البيرة نهائياً بعد الحرب العالمية الأولى. وهكذا، كان علي يوفر المال من خلال "البيرة كومباني"، بينما كان عبد الله يشرف على مصالح العائلة في البيرة، وأهمها عمليات شراء آلاف الدونمات باسم الشقيقين في البيرة، وفي مناطق متعددة من فلسطين. وأدى عبد الله دوراً رئيسياً في تزعم الحياة السياسية والاجتماعية في البيرة في القرن الماضي، إذ تولى عدة مرات، ومنذ مطلع

العشرينيات، منصب رئيس المجلس المحلي، كما أنه نال لقب أفندي، (14) وهو لقب تركي من أصل يوناني ومعناه السيد، كان شرع في استخدامه في أواخر العهد العثماني، وكان مقصوراً على طبقة الوجهاء وكبار الملاك في المدن. (15) علاوة على ذلك، أصبح عبد الله أول رئيس لبلدية البيرة عندما تحول وضع البيرة من مجلس محلي إلى مجلس بلدي في مطلع سنة 1952، (16) وعرف بالنزاهة المالية ونظافة اليد، إذ لم يعرف عنه استغلال منصبه لأغراض شخصية، كما أنه تحلى، كأبي زعيم محلي، بالكرم والإنفاق من ماله لتمكين "زعامته وصيته"، لكن الأمر لم يخل من أقلية حاسدة. (17)

بالعودة إلى علي الجودة، فقد انضم إلى شركته في وقت ما عبد الحميد شومان (مطلع عشرينيات القرن العشرين؟) الذي أسس لاحقاً "البنك العربي" المشهور، (18) ومن دون أدنى شك، فإن جزءاً من رأس مال شومان الذي استثمره في تأسيس هذا البنك جاء من خلال هذه الشركة التي كانت محطة مهمة في بناء ثروته. لكن سيرة عبد الحميد شومان الطويلة (19) لا تأتي على أي ذكر لشركة "البيرة كومباني"، أو لعلي الجودة، أو لاقتراح شومان عليه ترك الولايات المتحدة نهائياً والانضمام إليه كأحد المساهمين في مشروع البنك، وهو الاقتراح الذي رفضه علي الجودة، ثم ندم عليه فيما بعد، إذ إنه لم يؤمن بإمكان نجاح المشروع، كما أنه رأى في عرض شريكه - العصامي والسابق لعصره - مجرد عرض قائم على الأحلام والتمنيات. (20)

في سنة 1921، أسس فؤاد شطارة (21) "جمعية النهضة الفلسطينية" في نيويورك، وكان علي الجودة، علاوة على جميل السلطي وإبراهيم حبيب كاتبة وبطرس جورج شحادة والقس إبراهيم رحباني، أبرز أعضائها. وكانت هذه الجمعية، بالإضافة إلى "الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية" (تأسست سنة 1918)، إحدى أهم الجمعيات الفلسطينية في المهجر وأولها، والتي قاومت النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، كما سعت لتحقيق هدف قلماً كان في ذهن وأهداف الجمعيات العربية التي تشكلت في المهجر، ألا وهو تسهيل العودة النهائية للذين يودون الرجوع إلى فلسطين من أبنائها المهاجرين. (22) وفي أيلول/سبتمبر 1924، انتخب علي الجودة رئيساً للجمعية خلفاً لفؤاد شطارة الذي أصبح أمين الصندوق. (23)

فيما يتعلق بالاتجاه السياسي، كان علي كشقيقه عبد الله، من أنصار اللجنة التنفيذية العربية برئاسة موسى كاظم الحسيني، ومؤيداً لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج أمين الحسيني، (24) وكان عبد الله قد أصبح أحد أبرز ممثلي منطقة رام الله والبيرة في المؤتمرات والمجالس الوطنية خلال عهد الانتداب. (25) كما أسس الشقيقان مجموعة من المشاريع والشركات المساهمة الكبيرة في البيرة، ومنها ما كان يحاكي التجربة الأميركية، مثل "شركة النجاح"، التي كانت استنساخاً لتجربة (department stores)، إلا إن مصيرها كان الفشل، (26) كمصير الشركات التي أسسها مغتربو رام الله في تلك المدينة من قبلهم. (27)

أمّا الشقيقان عثمان وصالح العطا، اللذان يمثلان نموذجاً تقليدياً لمعظم المهاجرين الأوائل أكثر من حالة الأخوين عبد الله وعلي الجودة، فيشكلان حالة مغايرة لحالة الشقيقين جودة، مع وجود بعض أوجه الشبه في التجربة. فهما لم يكن لديهما أي مشاركة في الحياة العامة للبيرة، أو أي مشروع ثقافي أو اقتصادي أو سياسي عام، كما أن عملهما في الولايات المتحدة اقتصر على البيع بالكشّة. وعلى الرغم من نجاحهما، فإن حجم الثروة التي جمعها ظل محدوداً نسبياً مقارنة بالشقيقين جودة.

ولد عثمان في البيرة سنة 1898، أمّا شقيقه صالح فولد بعده بعامين (توفي عثمان في مدينة ميلواكي/ويسكونسن سنة 1953، بينما توفي صالح في البيرة في مطلع سنة 1974)، وقد تيّماً بعد أن فقدا والدهما عطا وهما صغيران. وما إن ماتت الأم، حتى حاول الطامعون وضع يدهم على إرث والدهم، الذي تظهر الكواشين التركية الرسمية أنه سجل أرضه، أو على الأقل قسماً منها، في الطابو، فعاشوا مع شقيقتهم فاطمة حياة قاسية، واضطروا إلى العمل في مهن شاقة منذ نعومة أظفارهم.

وعلى غرار الشقيقين علي وعبد الله الجودة، ربطت بين عثمان وصالح علاقة أخوة وحب قوية وتقاسم عمل، وقد زاول صالح مهنة الفلاحة والحراثة، وحتى الخطارة بين منطقة البيرة وشرق الأردن، (28) بينما هاجر عثمان إلى الولايات المتحدة قبل الحرب الأولى. وعندما عاد عثمان إلى البيرة في سنة 1919 مع "الطوف" الأول من المغتربين العائدين إلى الوطن، وبعد أعوام من العمل في الولايات المتحدة، زف الاثنان في ليلة واحدة من كانون الثاني/يناير 1919 إلى الشقيقتين عزيزة وميثا. (29) وكان هذا الزواج بحد ذاته - كما سنفسر لاحقاً - إشارة إلى الحراك الاجتماعي الكبير الذي أحدثته الهجرة إلى الولايات المتحدة. وبعد الزواج بعدة أعوام، عاد عثمان إلى الولايات المتحدة مرة أخرى، فظل مصدر دخل العائلة الرئيسي، بينما اعتنى صالح بشؤون عائلته وعائلة أخيه، واستمر في

شراء الأراضي لمصلحتهما، إلى أن نجح في الهجرة إلى الولايات المتحدة في سنة 1937، فأصبح، بسبب مهارته كبائع متجول، أكثر كسباً من أخيه. وكانت زوجتهما في ذلك الوقت، تقومان بمتابعة شؤون العائلة والأرض (عزيزة زوجة صالح، وزهية زوجة عثمان الثانية بعد طلاقه من ميثا).

الهجرة إلى الولايات المتحدة والتحويلات الطارئة على ملكية الأرض

في نهاية الخمسينيات، وعندما كان الزوار والسياح الوافدون إلى رام الله والبييرة يتطلعون إلى منازل المغتربين الحجرية الجميلة التي تنتصب فوق تلالهما وتتوسد وديانهما، كان الاعتقاد أن الهجرة ما هي إلا قصة نجاح سهلة. فالبيوت الحجرية القائمة كانت شاهداً مادياً لا شك فيه على الحلم الأميركي في أبرز تجلياته: (30) لكن لم يخطر في ذهن هؤلاء أن هناك وجهاً آخر للهجرة، وهو وجه اختفى على نحو ما من الذاكرة الجماعية، ونعني به قصة المئات الذين رحلوا ولم يعودوا لا أثرياء كما كانوا يحملون، ولا حتى فقراء. فالعديد منهم مات واختفت آثاره كأن الأرض ابتلعتهم، ومنهم من لم يعد لأنه لم يستطع توفير ثمن تذكرة رحلة العودة، أو كان غير قادر على تحمل الثمن الاجتماعي للفشل وخيبة الأمل. فالهجرة، في كثير من الأحيان، لم تكن رحلة في بلاد الأدورادو (بلاد الذهب)، كما أن العديد من المهاجرين لم يجد الطرق في "أميركا" معبدة بالذهب كما كان يحلم ويفكر، بل إن بعضها لم يكن معبداً قط، فقضى حياته شقاء في تعبيدها.

وعلى الرغم من هذا، فإن قصص النجاح وشواهد المنتصبة هي التي أدارت رؤوس الناس، بينما لف النسيان أولئك الذين ضاعوا، أو خابت آمالهم، وهم كما قلنا يعدون بالمئات، (31) فاختلفوا على نحو ما من الذاكرة الجماعية، وأصبحوا كمجانين وسجناء ميشيل فوكو من المهمشين الذين لا يريد أحد أن يتذكرهم. أما الزوجات والأبناء الذين انتظروا في الوطن، ومن دون جدوى، تحويلاتهم النقدية أو عودتهم، فلم يجنوا إلا المرارة. لكن هذه الورقة ليست مجالاً للبحث في هذا الجانب من الهجرة، وإنما في جانبها الناجح.

وكانت موجة الهجرة الأولى من البييرة فردية وذكورية تماماً ومن دون أي استثناء، وذلك على عكس توأمها رام الله، التي شهدت بعض حالات الهجرة العائلية في موجة الهجرة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى. وفي حين تعاضمت الهجرة العائلية من رام الله خلال موجة الهجرة الثانية التي انطلقت بعد نهاية الحرب الكونية الأولى واستمرت حتى سنة 1948، لم تسجل البييرة سوى حالات محدودة جداً من الهجرة العائلية - في وقت متأخر من الأربعينيات - لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة خلال الفترة نفسها. فالهجرة الفردية كان لها أبعاد ديموغرافية واقتصادية مهمة (فيما يتعلق بمراكمة رأس المال واستخداماته)، ذلك بأن اقتصر الهجرة على الرجال سمح بتقليل حجم الإنفاق في الولايات المتحدة بشكل كبير، وبتعزيز حركة رأس المال والتحويلات النقدية في اتجاه الوطن، وهما عاملان ساهما بدورهما في تعزيز وتعميق تأثيرات الهجرة في الحياة المحلية.

وكان الناجحون من المهاجرين الذين استطاعوا تحقيق ربح مجز، وتحويل عائداته إلى الوطن، هم من أولئك الذين عملوا باعة "كشة" متجولين من مكان إلى آخر، وليس من أولئك الذين عملوا في المصانع والفبارك والمزارع وتعبيد الطرق، وهي أعمال ووظائف محدودة الدخل لا تسمح بتحقيق فائض مالي مجز. (32) وقد أدى المهاجرون الفلسطينيون، على صعيد الهجرة السورية، دور "الجماعة الوظيفية" في المجتمع الأميركي، وهذه ظاهرة موجودة في المجتمعات كافة. ويحدد د. عبد الوهاب المسيري مفهوم الجماعة الوظيفية بأنها جماعة يستوردها المجتمع من خارجه، أو يجندها من داخله، وتُعرف أساساً في ضوء وظيفتها، كما أن المجتمع يكل إليها وظائف لا يضطلع بها عادة أعضاء المجتمع، إما لأنها مشينة أو وضعية (البغاء؛ الربا؛ البيع عن طريق طرق الأبواب)، وإما لأنها متميزة وتتطلب خبرة خاصة (الطب والترجمة)، وإما لأنها أمنية وعسكرية (الخصيان؛ المماليك)، وإما لأنها تتطلب الحياد الكامل (التجارة وجمع الضرائب). ويتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بالحياد، وبأن علاقتهم بالمجتمع علاقة نفعية تعاقدية، وهم عادة عناصر حركية لا ارتباط لها ولا انتماء إلى المجتمع الذي تفد إليه، فتعيش على هامشه في حالة اغتراب، بينما يقوم هو بعزلها عنه ليحتفظ بمتانة نسيجه المجتمعي. (33)

وفي هذا السياق يجب أن نتذكر أن الولايات المتحدة لم تكن تعرف، في حينه، نظام المخازن، ولا مجمعات الأسواق التجارية الضخمة المنتشرة في كل مكان كما هو الحال الآن (malls and department stores)، ولهذا، كان دور الباعة المتجولين آنذاك، في غاية الأهمية للاقتصاد الأميركي الذي كان في حالة تمدد، وللنسيج الاجتماعي المتوتر تحت وطأة التفرقة العنصرية. فمن جهة، سمحت شبكة الباعة المتجولين بتسويق أفضل للبضائع، وخصوصاً في الأماكن النائية والمزارع، كما أنه من جهة أخرى، وفي ظل أنظمة التفرقة العنصرية التي حدثت

مجال تحرك السود واختلاطهم بالبيض وبمراكزهم التجارية، كان السود يشعرون بشيء من الفخر لقيام باعة "بيض" بالبيع لهم في مناطق تجمعاتهم، وفي المزارع المعزولة. (34)

وكان الدخل الناجم عن البيع بالشنطة عند مراكمته يؤهل لمستويات دخل مجزية بالنسبة إلى الدخل في المجتمع الأميركي، وخصوصاً أن مصروفات هؤلاء الباعة في الولايات المتحدة كانت قليلة جداً بسبب أسلوب حياتهم المتواضع وأحياناً المزري، والذي تميز بالسكن في شقق، أو في غرف مكتظة، وبالعامل الشاق المستمر ساعات طويلة، وبالابتعاد التام (بالنسبة إلى بعضهم) عن مسرات الحياة، وهكذا استطاعوا تأمين دخول عالية جداً مقارنة بمستوى الدخل المنخفض في الوطن. ففي سنة 1910، كان البائع المتجول (الناجح) يربح في المعدل مبلغاً يتراوح ما بين 3 و5 دولارات في اليوم الواحد، لكن بعض الباعة كعبد الجواد أبو عليص، كان أكثر مهارة من الآخرين، إذ كان في استطاعته أحياناً، في منتصف الثلاثينيات، أن يجني عشرين دولاراً في اليوم الواحد. (35)

غادر هؤلاء الباعة المتجولون، في معظمهم، الوطن، وفي نيتهم العودة إليه والاستثمار فيه، لكن الأهم من ذلك أن هناك باعة ممن حباهم الله عقلاً تجارياً، استطاعوا أن يراكموا ثروة سمحت لهم حتى قبل الحرب العالمية الأولى، بأن يتحولوا من باعة شنطة إلى أصحاب شركات تجارية للبيع بالجملة في قلب الحواضر الأميركية الكبرى كنيويورك وبلتيمور وشيكاغو وديترويت وسان فرانسيسكو. وكان من هؤلاء عبد الحميد شومان من بيت حنينا، وحمدان غنام وإخوانه أصحاب "شركة دير ديوان"، وعبد الله وعيسى الباتح، وحننا حشمة، وعزيز شاهين من رام الله. أما من البيرة، فكان هناك عبد الله وعلي الجودة مؤسساً "البيرة كومباني"، وعلي وشقيقه جودة إسماعيل جاد الله وشريكاهما مشوشر الناعورة ودحدر حمدان، الذين أسسوا الشركة الأهم "بالستين كومباني"، وكلا الشركتين كان مقره في قلب مدينة منهاتن، الأولى في 85 شارع واشنطن، (36) أما الثانية فكان مقرها الأول في 72 - ماديسون أفنيو، لكنه تغير فيما بعد ثلاث مرات. (37)

لقد تحول هؤلاء إلى موزعين بالجملة لشبكة باعة "الكشة"، وشكلت شركاتهم شبكات دعم وتزويد مهمة للمهاجرين الوافدين حديثاً، كما أنهم استطاعوا مراكمة ثروات كبيرة حتى بالنسبة إلى المستويات الأميركية للطبقة الوسطى، مع أنه ليس لدينا أرقام دقيقة عن أرباحهم كما هو الحال مع الباعة المتجولين. وعلى الرغم من أننا قابلنا أبناءهم، ومنهم من عمل في هذه الشركات، فإننا لا نستطيع حساب أرباحهم كلياً، وإنما تكوين فكرة تقريبية معقولة عنها من خلال حساب بعض المعطيات، ومن خلال البصمات التي تركتها في الوطن الأم. وبحسبة بسيطة، كان البائع المتجول يحقق وفقاً لمهارته في البيع، ما يتراوح بين 80 و150 دولاراً في الشهر الواحد، أما تجار شركات الجملة الناجحون فكان في استطاعتهم تحقيق دخل لا يقل عن 1000 دولار شهرياً، وهو ما سمح للفتنين بمراكمة رأس مال محترم سيوظف كما سنرى لاحقاً في قراهم ومدنهم الأصلية.

منعت أوضاع الحرب العالمية الأولى المهاجرين من العودة، وفرضت عليهم نوعاً من الإقامة الجبرية في المهجر. (38) فوسيلة السفر الوحيدة، والتي كانت عبر البحر، إذ لم يكن هناك طائرات لنقل الركاب بعد - توقفت نتيجة شلل حركة النقل البحري العالمية والبريد، وخصوصاً عبر الأطلنطي وفي البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أجبر أولئك المهاجرين الأوائل على المكوث في الولايات المتحدة، مفسحاً أمامهم المجال لمضاعفة رأس مالهم. وتحكي الروايات الشفوية، بعد انتهاء الحرب، وبالتحديد في نهاية سنة 1919، كيف قرر كثيرون من مهاجري البيرة الأغنياء المحظوظين العودة في البابور (السفينة) نفسه، بعد أعوام من البعد والغربة عن بلدهم، وهم يتقلدون البرانيط ويرتدون البدلات "الإفرنجية" التي حلت محل كوفياتهم وديماياتهم* التي كانوا يرتدونها عندما تركوا البلد. وتقول الأسطورة إنهم، وهم على سطح السفينة، وبينما كانوا ينظرون إلى الأفق المترامي أمام عيونهم بلا نهاية، كانوا يحلمون بالطريقة التي سيستغلون فيها ثروتهم في الوطن ويحولونها إلى قوة وجاه. (39)

لقد استثمر كثيرون من هؤلاء الناجحين أموالهم في شراء الأرض، ليس في قراهم وبلداتهم الأصلية فحسب، بل أيضاً في مناطق أخرى من فلسطين، فالأرض مهمة، إذ إن الاسم الفلاحي الشائع لها في البيرة هو "الرزق"، كما هو حال "العيش" بالنسبة إلى الخبز في مصر. وليس من الصعب استنتاج القدرة المالية التي توفرت للناجحين من أبناء الموجة الأولى من المهاجرين عندما وصل الطوف الأول إلى البيرة في نهاية سنة 1918، فأسعار الأراضي في البيرة، وفي المناطق الجبلية التي لم يكن الاستيطان الصهيوني اخترقها بعد، كانت رخيصة جداً مقارنة بالمبالغ التي جمعوها. وقد زاد في هبوط أسعار الأراضي ما جرى لفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، إذ أودت أعوام الحرب التي لم تشهد فلسطين والبيرة مثلها منذ قرون، بحياة كثيرين.

إن أعوام الحرب والجراد والحصار هذه، أدت إلى تراجع ديموغرافي كبير، وإلى تفسخ خطر أصاب الهياكل التقليدية للعائلة الفلسطينية نتيجة مستوى الفقر والعوز، فعجز الرجال، آباء كانوا أم أزواجاً، عن توفير ما كان يفترض أن يقدموه لعائلاتهم: الغذاء والحماية. لقد بلغ العوز والجوع حدّاً دفع الناس إلى التنازل عن قطعة أرض في مقابل مخلاة طحين، والرجال إلى الهروب والتخلي عن عائلاتهم، والنساء إلى التسول، حتى إنه سجلت حالات قليلة من بيع الأعراس. (40)

سقطت البيرة في يد القوات البريطانية في الأيام الأخيرة من كانون الأول/ديسمبر 1917، أمّا بقية فلسطين فلم تسقط إلا في نهاية سنة 1918. وعلى الرغم من أن المصادر كلها تجمع على انتعاش الوضع المعيشي بسرعة كبيرة بعد مجيء البريطانيين، فإن الوضع الاقتصادي والنفسي كان لا يزال يعيش ذبول صدمة أعوام الحرب، وهو ما دفع الناس إلى بيع أراضيهم الرخيصة أصلاً بأسعار أرخص من المعتاد.

في هذه الأوضاع وصل المهاجرون الجدد بأموالهم وبزاتهم الجديدة، فصاهروا "علية القوم" من أصحاب المكانة (الصيت والمال): الشقيقان عبد الله وعلي الجوده سيتزوجان بالشقيقتين فاطمة وصفية ابنتي مصطفى العامر أحد أبرز وجهاء البلد، أمّا الشقيقان عثمان وصالح فسيتزوجان بالشقيقتين عزيزة وميثا ابنتي الحاج أمين غنيم أغنياء أغنياء عائلة الغزاونة، التي شكلت أساس البلدة قبل عدة قرون، وأمهما هي هيجر ابنة عامر محمد العامر مختار حمولة الطويل، وثاني أهم زعيم للبلدة، وحفيد عامر الشمعة وهو زعيم محلي تردد ذكره في الوثائق الرسمية العثمانية والكنسية. هذه الزيجات وغيرها، والتي تمت بعد انقضاء أسابيع أو أشهر قليلة فقط من وصول "طوف" المهاجرين الأول، كانت أول تعبير عن التحولات في موازين القوى الجديدة، إذ إنها جرت قبل بناء المنازل الحديثة، وقبل أن تبرز زعامة جديدة كانعكاس لهذه التحولات.

وسرعان ما بدأ الوافدون شراء الأراضي في البيرة وغيرها من مناطق فلسطين بأسعار بخسة جداً. ففي ذلك الوقت حل الجنيه المصري محل العملة التركية اللاغية، والتي أصبح لا قيمة لها بعد الاحتلال البريطاني، (41) وكان كل خمسة دولارات أميركية يعادل جنيهاً مصريةً واحداً (جنيهاً فلسطينياً واحداً بعد سنة 1927)، وقد انخفضت، في أواسط الثلاثينيات، قيمة الجنيه الفلسطيني مقارنةً بالدولار، فأصبح الجنيه يعادل ما يقارب أربعة دولارات أميركية. (42) وإن تراوح سعر دونم الأرض خارج مسطح القرية (المنطقة المبنية والمكتظة) في البيرة، بعد الاحتلال وفي مطلع العشرينيات، ما بين 3 و5 جنيهاً للدونم الواحد، وذلك تبعاً لنوع القطعة (قربها من مسطح القرية؛ مستوى خصوبة الأرض وتشجيرها؛ إلخ)، فإن سعر آلاف الدونمات التي تم شراؤها بصفقات كبيرة المساحة في القرى والخرب النائية كقرية شلتا وخربة كركور، اللتين اشتراهما بأكملهما تقريباً، علي وعبد الله الجوده من محمد إسعاف النشاشيبي، كان أقل من ذلك كثيراً. بكلام آخر، كان الدخل الشهري لبائع كشة ناجح يؤهله لشراء عدة دونمات من الأرض، فكيف هو الحال إذاً، لأصحاب شركات الجملة كدخدول حمدان الذي باع حصته في "بالستين كومباني" واشترى بعائدها أرضاً في ولاية لويزيانا اكتشف فيها حقلاً للبتروك؟

خلاصة الأمر، أدت موجة الهجرة الأولى إلى بداية تغييرات مهمة في ملكية الأرض، وفي إعادة توزيع الثروة، وإعادة هيكلة للاقتصاد والمجتمع المحلي. وقد استمرت هذه العملية خلال موجة الهجرة الثانية (1920 - 1948)، على الرغم من الارتفاع المستمر والملحوظ في سعر الأرض نتيجة زيادة عدد المهاجرين وعملية المضاربة، وبداية اختراق الاستيطان اليهودي للمنطقة، فأصبح هؤلاء في الواقع، ملاك الأرض الرئيسيين في البلدة. وهذا التغيير الحاد والسريع في ملكية الأرض انعكس على مختلف جوانب الوضع الاجتماعي، وخصوصاً أن بعض هؤلاء المهاجرين أراد أن يعبر سياسياً واجتماعياً عن قوته الاقتصادية الجديدة.

إن نمط التحولات التي جرت في البيرة، سيتكرر في عدة قرى وبلدات مجاورة كما هو الحال في بلدة دير دبان: ومن الذين نجحوا من الرعي الأول من دير دبان وعادوا للوطن: عيد حسين الور، الذي عاد للوطن عام 1920 وكل ما جمعه من ثروة في بلاد المهجر حوالي 7000 دولار فقط ولكنها في ذلك الوقت كانت تعادل ثروة كبيرة في هذه البلاد فعمّر المباني اللازمة له وأسرتته واشترى الكثير الكثير من الأراضي الزراعية والأراضي المشجرة بالتين والزيتون واشترى الأغنام فكان لديه أكبر قطيع من الأغنام في البلدة وأسس بمساهمة، أو مشاركة، المطاحن والمعاصر الآلية لزيت الزيتون لأول مرة في العشرينيات من هذا القرن وعلى الرغم من [أن] أعمالهم كانت بالطبع ناتية إلا إنها ساهمت مساهمة فعالة في ازدهار البلدة وتطورها عمرانياً واقتصادياً. (43)

وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن الزعامة في البيرة، وتأثيرها بتغيير ملكية الأرض، وببروز شريحة اجتماعية جديدة، أود التطرق إلى موضوع أرض شلتا، التي اشتراها علي وعبد الله الجوده، لأنها تعبر عن توجه جديد وغير مسبوق

فيما يتعلق بملكية الأراضي في فلسطين. كانت شلتا بأكملها ملكاً لعثمان النشاشيبي عضو مجلس المبعوثان عن متصرفية القدس، والذي استطاع بفضل نفوذه ونفوذ عائلته من قبله امتلاك أراض واسعة في فلسطين، ومنها تلك القرية. وكان عثمان هذا شحيح اليد، فلما ورثه ابنه محمد إسعاف النشاشيبي الأديب المعروف، والذي لم تكن علاقته جيدة بوالده، ولم يتزوج، ولم يكن له اهتمام بالأرض، باع أراضي كثيرة في صفقات ضخمة، منها صفقة شلتا. إن حالة شلتا، وكذلك حالة هربيا التي تم شراء أراض واسعة فيها لمصلحة الأخوين علي وعبد الله الجوده، تعكسان نموذجاً جديداً في فلسطين، ففي حين استطاع الأفندية وتجار المدن والمرابون وكبار موظفي الدولة استغلال صغار الفلاحين، وتحويل أراضيهم إلى ملكيات خاصة كبيرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نجد هنا حالة يبدأ فيها مهاجرون أغنياء من أصل فلاحي بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وذلك من خلال الاستحواذ على ملكيات كبيرة كانت في يد أفندية المدن. وضمن هذا التوجه استطاع المهاجر البيرواي علي إسماعيل جاد الله (بالستين كومباني) شراء أرض وعقارات في قلب القدس (قرب البريد المركزي الحالي في القدس الشرقية) في إشارة مبكرة إلى عملية تريف المدن، والتي باتت واضحة للعيان في عقود لاحقة.

المهاجرون الجدد والزعام في البيرة

عندما احتل البريطانيون البيرة، كان هناك في الأساس زعيما لها: رشيد العلي (ويطلق عليه أيضاً اسم رشيد الإبراهيم أو رشيد الفون) مختار البيرة وزعيم حمولة أو عائلة القرعان، وهي الحمولة الأكبر عدداً في البيرة، وعامر محمد العامر، مختار البيرة الثاني وزعيم عائلة الطويل المهمة. بالإضافة إليهما كان هناك زعماء العائلات الأصغر، مثل المختار حسن الحسين زعيم عائلة الحمائل، والحاج أمين غنيم وجيه عائلة الغزاونة الصغيرة، والتي انضوت تحت جناح عائلة الطويل.

كانت الزعامة في البيرة، كما هي الزعامة في الريف الجبلي، ترتكز على مكانة اجتماعية موروثية أباً عن جد، وعلى عزوة قوية (مسنود الظهر) عبر عائلة كبيرة، وتحالف مع عائلات صف اليمن والقيس الرئيسية، وعلى العلاقة الجيدة مع الإدارة والسلطة العثمانية وممثليها، والتي تتجسد غالباً في الحصول على المختر. أما القاعدة الاقتصادية لهذه الزعامة فكان من أبرز عناصرها ملكية الأرض ومراعي الغنم الكبيرة، التي كانت تسمح بممارسة مظاهر الزعامة (اللباس والهندام الجيد والنظيف؛ الكرم والإنفاق على المضافات والولائم).

لقد حدد ألبرت حوراني في مقالته الرائعة عن "سياسة الأعيان"، مقومات زعامة المدن: (44)

- مكانة اجتماعية مرموقة، وعلى الأغلب موروثية.
- وضع اقتصادي جيد يسمح بالعناية بمظاهر هذه المكانة، وبتقاليد وعادات المجتمع الفلسطيني الذي يولي الكرم وضيافة الغريب والأعوان منزلة خاصة.
- القدرة على التوسط بين عامة الناس والسلطة السائدة.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن المكانة الاجتماعية كعنصر حراك اجتماعي وكزعامة، ليست مقصورة على المجتمعات العربية، ولا هي بالضرورة قائمة على التفوق المالي فقط. فقد أثبت عالما الاجتماع الفرنسي بيار بورديو وجان كلود مؤلفا كتاب "الورثة" (1964) (Les Héritiers)، ومن خلال بحث عميق استمر أعواماً طويلة، أن النظام التعليمي في المدارس والجامعات الفرنسية يعمل كجهاز انتقاء وتفرقة اجتماعية لمصلحة الطبقات العليا على حساب الفئات المتوسطة، وبشكل أكبر على حساب الفئات الشعبية، إذ لاحظا أن الطلاب "اللامعين" الحاصلين على أعلى الشهادات المطلوبة، والذين يتعلمون في المؤسسات التعليمية الأرفع مكانة، وأخيراً الذين يستطيعون، وبنسبة عالية وساحقة، الوصول إلى مواقع السلطة - وهذا ليس مصادفة - ينتمون إلى فئات تتمتع بمكانة وامتيازات اجتماعية مرتبطة بولادتهم ونشأتهم في أوساط ميسورة. وباختصار، فإن هؤلاء الورثة لا يعتمدون على القوة الاقتصادية فحسب، بل أيضاً، وربما أكثر، على الجانب الثقافي، وعلى المكانة. (45)

عموماً، يبدو لنا أن المقومات الخاصة بمكانة الزعامة الحضرية، والتي أشار إليها كل من حوراني في مقالته عن أعيان بلاد الشام، وبورديو في بحثه عن الطبقات الاجتماعية في فرنسا، كانت تنطبق آنذاك أيضاً، على الزعامة المحلية في ريف فلسطين. فبعد فترة قصيرة من الاحتلال البريطاني، تم إبعاد أهم زعيمين للبلدة وهما رشيد العلي (القرعان) وعامر محمد العامر (الطويل)، إلى مصر، لأنهما أديبا، وبشكل علني وشجاع، ولاءهما للسلطة العثمانية القديمة ورفضهما لسلطة الاحتلال، وذلك أمام رونالد ستورز حاكم القدس البريطاني (46) الذي كان في زيارة للبيرة. وتحول موقف الاثنين أمام هذا الأخير إلى أسطورة:

لمّا دخل الإنكليز البيرة استدعوا المخاتير رشيد العلي وعامر وسألوه: كيف شايقين العيشة؟ [مقارنة بالعيش مع العثمانيين] قالوا له: الحدوة اللي في بسطار الجندي العثماني، بتشرف الملك جورج. فنفاهم إلى كامب فايد في مصر. (47)

لكن أحمد الشمسة الذي كان في الرابعة عشرة من عمره عندما حضر الواقعة، يعطي صورة أكثر واقعية لما حدث، على الرغم من تأكيد غيره، عملية الإبعاد:

كل البلد مع الأتراك، ما عدا الأردن هذول الشرفا [الهاشميون] ويلاً إحنا هان [نحن هنا] كلنا غايبتنا تركيا. يعني لحد لّمّا دخلوا الإنكليز، أجا حاكم لوا اسمه ستورز تحت إيد المندوب [المندوب السامي]. مخاتير بقاش بلدية إسعا [استقبله مخاتير البيرة إذ لم يكن هناك مجلس بلدي بعد]، ودّى ورا كل المنطقة تيجي تعمل له عرابة باب الشركة [أرسل إخطاراً لكل المنطقة من أجل الترحيب به أمام ساحة شركة النجاح]، يم صاحبها تماماً [ما زلت أذكر ذلك تماماً]. لّمّا أجا صافين عرابا [وعندما جاء، اصطف الأهالي والوجهاء والمخاتير لاستقباله]، قلّهم بدمك اتقولوا لي أنوه [من هو] اللي بيغض الأتراك وحب الإنكليز، كلهم رموا رؤوسهم [أطرقوا رؤوسهم وسمتوا] يعني اختيارية بلدنا والقضاء كله. رشيد العلي (أبو سعيد الرشيد هنا) رفع أصبعه، فقال له: تعال شو بتقول؟ قال له: بقول أنا بكرهكم وحب الأتراك. قال له: ليش؟ قال له ديني، مذهبي، مبدأي، إنتم عدوين عليّ، كيف بدى أحبكم. طبل على ظهره ستورز، طبل على ظهر رشيد العلي، شكره يعني [ربت ستورز على ظهر رشيد العلي في إيماءة قصد منها شكره]. (48)

إن موقف رشيد العلي وعامر يتعارض مع الروايتين البريطانية والعربية القومية اللتين تبنتا فكرة كره "العرب" للأتراك العثمانيين والثورة ضدّهم إلى جانب الحلفاء، كما أن موقفهما، يعبر بصورة أصدق عن مشاعر الأغلبية الصامتة في فلسطين آنذاك (الأغلبية الفلاحية المسلمة). (49) وهو موقف سيحّن إليه بدرجات متباينة من التمايز، الشرفاء الذين انخدعوا بطلاوة لسان البريطانيين وصدقوا وعودهم، ليكتشفوا أنهم استبدلوا الرضاء بالنار.

من ناحية أخرى، فإن ظاهرة إبعاد الاثنين - وهي ظاهرة تكررت في الريف الفلسطيني على نطاق واسع، وإن كنا لا نجدّها إلا بعد استحضار الذاكرة الشفوية ونبشها - تلقي الأضواء على حقيقة مجهولة هي عملية إبعاد زعامات وطنية محلية في فلسطين في أعقاب الاحتلال البريطاني لفلسطين نتيجة استمرار ولائها للنظام القديم، كما أنها توضح عملية التدخل البريطاني المباشر من أجل التحكم في بروز ونشوء وتثبيت الزعامات لا على المستوى الوطني فحسب، بل أيضاً، حتى على المستوى المحلي. وهذه العملية ستستمر في العهد الأردني، وستأخذ أبعاداً غير مسبوقة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

عندما أبعد الزعيمان شهدت البيرة، ولمدة قصيرة، "زعامة" انتقالية يمكن أن نستعير بنوع من التجاوز والتبسيط مصطلح تكنوقراطية لوصفها، إذ استلم إدارة شؤون البلد إبراهيم حنا الرفيدي، وهو وجيه من عائلة مسيحية صغيرة وفدت إلى البيرة على الأغلب في القرن التاسع عشر قادمة من رفيديا (نابلس) بعد قصة "دم"، واستجارت وأطنبت بأهل البيرة* الذين كانوا أبدو استعداداً لقبولها بعد رفض رام الله ذلك، فأصبحت تحت جناح حمولة الطويل، وجزءاً لا يتجزأ منها (وتعتبر قصة آل الرفيدي ولجوئهم إلى البيرة، وصعود نجم إبراهيم حنا الرفيدي، أحد الفصول المهمة لفهم العلاقات المسيحية/الإسلامية في ريف جبل القدس).

وكان إبراهيم الذي توفي من دون أولاد، قد نال احترام أغلبية سكان القرية المسلمين، إذ كان دمثاً ومتعلماً مقارنة بالأغلبية الساحقة من أقرانه الأميين، كما تميز بخطة الجميل الذي سطر به جزءاً كبيراً من الوثائق والمعاملات العقارية في حينه (معاملات شراء الأرض وبيعها ورهنها؛ معاملات الإرث والزواج؛ إلخ..) والتي كانت تعقد بين السكان.

وبغض النظر عن التناقضات بين الروايات الشفوية التي تقول إن إبراهيم عين بعد اختياره من جانب شيوخ البلدة، وتلك التي تقول إن تعيينه كان بمبادرة السلطات البريطانية، فإن هذا التعيين استند إلى الاحترام الذي كان يحظى به لدى الطرفين (السكان والإدارة البريطانية) وجاء كمرحلة انتقالية، وكحل وسط بين المصالح والقوى العائلية والشخصية المتنافسة.

بعد عدة أعوام من النفي إلى مصر، عاد رشيد العلي وعامر، وعلى الرغم من استقباليهما استقبال الأبطال، فإن عملية الإبعاد أثّرت في مكانتهما، إذ فقدتا المخترة، وأصبحتا عاجزين عن القيام بدور الوسيط بين السكان والسلطة، وهو أحد مقومات الزعامة كما قلنا. كما أن عملية الإبعاد عمقت من تردّي وضعهما الاقتصادي الذي كان تراجع أصلاً نتيجة صعود القوة الاقتصادية الجديدة القادمة من أميركا، إذ ما قيمة عشرات الدونمات التي كانوا

يمتلكونها إزاء قدرة أغنياء المهاجرين على شراء المئات في صفقة واحدة؟ وما قيمة مراعي الغنم الكبيرة أمام سيولة الدولارات الخضراء التي كانت تؤهل أغنياء المهاجرين لشراء عشرة أمثالها إن أرادوا؟ وكما هي ضئيلة الشأن فرس رشيد العلي الأصيلة التي كان فيما مضى يتباهى بها في البيرة والقضاء أمام السيارات الفارهة للأغنياء من المهاجرين؟ سيموت عامر مقهوراً بعد وقت قصير من عودته من المنفى، وذلك عقب مقتل أحد أتباعه بضربة حجر خلال شجار، على يد أحد أنصار عبد الله الجوده، ممثل القوة الصاعدة الجديدة ورمزها. لقد وجد نفسه، لأول مرة، عاجزاً بلا حول ولا قوة أمام انحياز السلطة البريطانية إلى جانب مصلحة الزعامة الجديدة الممثلة بعبد الله الجوده (50) الذي أجاد فن نسج العلاقات العامة، وسياسة "إطعام الفم لتستحي العين". وما هي إلا أيام على هذه الحادثة حتى مات عامر مجلوطاً، أما رشيد العلي فانتهى به الأمر في أواخر حياته كعزيز قوم ذل: مجرد حرث فقير.

وهكذا، أدار المهاجرون شؤون البلدة منذ مطلع العشرينيات حتى نهاية الأربعينيات، وخصوصاً عبد الله الجوده، الذي أصبح بمساعدة أخيه علي الجوده ودعمه - وبغض النظر عن موقعه الرسمي الذي تراجح هبوطاً وصعوداً - الزعيم الرئيسي للبلدة خلال 35 عاماً. فقد كان أول رئيس مجلس محلي في البيرة في العشرينيات، كما كان أول رئيس مجلس بلدي (كانون الثاني/يناير 1952)، وسيتولى بين هاتين الفترتين، وعدة مرات، منصب رئيس المجلس المحلي. وهذه الظاهرة لن تكون مقصورة على عبد الله جوده، فكل رئيس مجلس محلي، أو قروي (ولاحقاً بلدي)، ظهر على الساحة منذ سنة 1920 حتى سنة 2005، سيكون مهاجراً سابقاً إلى الولايات المتحدة (عبد الله الجوده؛ عيد الموسى؛ عيس الصرصور؛ عقل محمود)، أو ابناً لمهاجر سابق (وديع محيسن؛ عبد الجواد صالح؛ (51) وليد مصطفى). أما في رام الله، فقد أصبح الياس عودة الدبيني أول رئيس بلدية لها (نيسان/أبريل 1910) بفضل مال ونفوذ شقيقه يوسف عودة الذي هو أول مهاجر من رام الله، وعراب الهجرة الذي نظم أول شبكة تهريب لتهجير الرجال من رام الله والبيرة، والذي كثيراً ما دعت عليه نساء البيرة في أغانيهن الحزينة عن أزواجهن وأبنائهن الرجال الذين لم يعودوا.

خلاصة: عهد جديد يطوي عهداً قديماً

أدت الهجرة إلى الولايات المتحدة من البيرة وقراها إلى تغيير جذري غير مسبوق في ملكية الأرض، وإلى ارتفاع في معدل الحراك الاجتماعي لم يشهد له المجتمع المحلي مثيلاً من قبل. وكان من مظاهر هذا الحراك ظهور زعامة محلية جديدة ومختلفة تماماً في طبيعتها عن الزعامة المحلية التقليدية السابقة، وإحداث تفاوت طبقي كبير في مجتمع كانت التفاوتات فيه قبل الهجرة محدودة. كما أن الحراك الاجتماعي السريع الذي أحدثته الهجرة كسر الحواجز، إذ أصبحت الثروة عاملاً كافياً لاكتساب مكانة تؤهل صاحبها للصعود إلى قمة الهرم الاجتماعي. وعلى الرغم من تغير الزعامة، فإن ذلك لم يعن أن الزعامات القديمة فقدت احترامها بين الناس، فكما ذكرت جريدة "الدفاع"، تحولت جنازة رشيد العلي ومأتمه في كانون الثاني/يناير 1937 إلى مناسبة حزن كبير على مستوى القضاء، إذ لف جثمانه المحمول على الأكتاف بالعلم العربي، وشارك في جنازته قائمقام رام الله وشخصيات من المجلس الإسلامي الأعلى و مندوب عن سماحة الحاج أمين الحسيني، (52) كما قامت نساء القرعان والبيرة، ومنهن من مزقت ثيابها إشارة إلى الحزن العميق، بعقد سبع حلقات ندب. (53) غير أن هذه الحماسة، وهذا الحزن كانا مجرد ترنيمه وداع لمرحلة انطوت بلا رجعة، ولا أحد يريد أن يتذكرها بعد الآن. فبعد أن ووري في التراب كان قبره البسيط المبني من الطوب، والذي أقيم على ما يبدو بعد سنين، يحمل تاريخاً يشير خطأً إلى وفاته قبل عشرة أعوام، بينما انتصبت على مقربة منه قبور حجرية شديدة الفخامة لمغتربين ناجحين، بنيت ونقشت على النمط الأميركي... وعلى الرغم من صمت القبور الموحش، فإنها كانت تحكي بصراخ وأسى قصة التحولات الجديدة. ■

- (*) أستاذ التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت.
- (*) ديمائيات جمع ديمائية، وهي لباس الرجل في الريف، ويطلق عليها أيضاً اسم القمباز أو القنباز. أنظر: شريف كناعنة وآخرون، "الملابس الشعبية الفلسطينية" (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 1982)، ص 203 - 205.
- (*) أطنبت: استجارت بهم كي يوفروا لها الحماية.

المصادر

- (1) هذه الأوراق موجودة في أرشيف المؤلف الشخصي.
- (2) أود هنا التعبير عن شكري للرواة الذين قابلتهم، والذين أعطوني كثيراً من وقتهم وكرمهم، ولا سيما أولئك الذين استضافوني في الولايات المتحدة في بيوتهم، وأخص بالذكر: صبحي محمد إسماعيل؛ أنور عسكر؛ ياسر وفايز أبو عليص؛ كمال خلف الطويل؛ سائد حسين الساري. كما أشكر أولئك الذين فتحوا أرشيف عائلاتهم في البيرة والمهجر، وخصوصاً رياض عبد الله الجوده وكمال الطويل.
- (3) فيما يتعلق بأهمية تنوع المصادر، أنظر: صالح عبد الجواد، "درة الغواص في أوهام الخواص"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006، ص 66 – 72.
- (4) بشأن المشكلات الخاصة بالأرشيفات الفلسطينية، بما في ذلك الأوراق العائلية، أنظر: صالح عبد الجواد، "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام التاريخ الشفوي؟ حرب 1948 كحالة دراسية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 64، خريف 2005، ص 42 – 63. وفيما يتعلق بضياح الأوراق العائلية، وخصوصاً الأوراق ذات الطابع السياسي، أنظر: إحسان النمر، "تاريخ جبل نابلس والبلقاء" (نابلس: د. ن.، ط 2، 1975)، ج 1، ص 7.
- (5) "تقرير اللجنة الملكية لفلسطين [لجنة بيل] الكتاب الأبيض رقم 5479" (القدس: مطبعة الروم الكاثوليك، النسخة العربية)، ص 302 – 303. وقد "عرض على البرلمان بأمر جلالتة في شهر تموز [يوليو] 1937".
- (6) ورد في المصدر السابق ما يلي: "نرى من الواجب أن نوضح أن (المساحة والتسوية) هما عمليتان من العمليات الإدارية وليس لهما علاقة بحشد اليهود في الأراضي وإن كانتا من الأمور الأساسية التي تستلزمها تلك العملية." ص 302.
- (7) أنظر: عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح، "تاريخ فلسطين" (القدس، 1920)، ص 231 – 234؛ أمين مسعود أبو بكر، "ملكية الأراضي في متصرفية القدس، 1858 – 1918"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1996، ص: ع، ف: النمر، مصدر سبق ذكره، ج 2، ص 275 – 283.
- (8) أنظر: محمد السيد محمود، "النقود العثمانية" (القاهرة: مكتبة الآداب، 2003).
- (9) هناك رأي يقول إن اسم "مصري"، في إشارة إلى النقود، جاء على خلفية استخدام النقود المصرية.
- (10) خليل أيوب أبو ريا، "رام الله قديماً وحديثاً" (فلسطين، رام الله: اتحاد رام الله الأميركي)، ص 119.
- (11) [منشور حكومي صادر عن حكومة الانتداب] "قانون النقد الفلسطيني سنة 1927: عملاً بالسلطة المخولة لي في الفقرة 3 من المادة 11 من قانون النقد الفلسطيني سنة 1927 أنا اللفتنانت كولونيل جورج ستيوارت سايمس القائم بإدارة الحكومة أعلن بأن النقود المصرية الذهبية والفضية والنكالية والورق والتي وضعت موضع التداول القانوني في فلسطين بموجب الإعلان المنشور في العدد 36 من جريدة حكومة فلسطين الرسمية المؤرخ فلا تعتبر عملة قانونية في فلسطين بعد يوم الحادي والثلاثين من شهر آذار [مارس] 1929. صدر في 9 شباط [فبراير] 1928".
- (المنشور موجود في أرشيف المؤلف الشخصي).
- (12) يقول محمد عزة دروزة عن أحد أجداده (فخر التجار خضر بك دروزة): "ثم لا أدري هل مات عقيماً أو أنه تفرعت منه أسرة أخرى تلقبت بلقب جديد غير دروزة. وهذا شيء مألوف في نابلس وغيرها. ولا أدري هل لقب (فخر التجار) و(بك) هما ممّا أغدقه كاتب المحضر أو كان لسبب واقعي آخر." من: "مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305 – 1404هـ/1887 – 1984م" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993)، المجلد 1، ص 46.
- (13) معلومات مستقاة من عشرات المقابلات، وخصوصاً مع ابن علي الجودة طبيب التخدير د. كمال خلف الطويل، في بيته في الولايات المتحدة في بلدة بونكستاوني (بنسلفانيا)، بتاريخ 4/11/1998، ومع محمد ورياض ابني عبد الله الجودة، في بيتهما في البيرة، في 12 و17 أيلول/سبتمبر 1995. أمّا عن علاقات علي الجودة بالمتقنين والساسة العرب فهي موثقة ضمن أوراقه الشخصية.
- (14) هذا ما ورد في مذكرة صادرة عن حكومة فلسطين بتاريخ 21/9/1940 (أوراق صالح عبد الجواد)، وكذلك في اليوميات (نهار 4/1/1942) غير المنشورة لسالم زعرور، رئيس بلدية رام الله خلال الأربعينيات.

- (15) عبلة المهدي، "القدس والحكم العسكري البريطاني، 1917 - 1920" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003)، ص 128.
- (16) مذكرة سعيد الدجاني، قائمقام قضاء رام الله، رقم ق و 37/14 - 499 بتاريخ 1952/2/27، يبلغ فيها رئيس المجلس المحلي بالبيرة بالوكالة موافقة وزير الداخلية الأردني برفع المجلس المحلي إلى مرتبة بلدية.
- (17) كما هي عادة عندما يبرز رجل صالح، فإن حاسدي عبد الله الجودة ومعارضيه في البلد، وهم أقلية، حاولوا الإيحاء بعكس ذلك، فزوجوا الشائعات ضده. ويبدو أن هذا الأمر وجد طريقه إلى تقرير لاستخبارات الهاغاناه (ملف القرى رقم 105/1812 عن البيرة بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1947) إذ ورد فيه ما يلي عنه:
- أمضى فترة طويلة بالولايات المتحدة الأميركية وكان قد أسس هناك جمعية عربية وبدأ بجمع الأموال من أجل فلسطين ومساعدة السكان العرب وإنقاذهم من أنياب الصهيونية. وبعد أن استطاع جمع مبالغ متواضعة هرب من هناك عائداً إلى البيرة وقدم نفسه كرجل إحسان، وأثناء تواجده في البلاد عمل في المجال الوطني واستطاع أن يصنع من نفسه شخصية مرموقة واسماً كبيراً وأن يجمع مبالغ طائلة وعند عودة جمال الحسيني للبلاد قام ببناء قوس نصر وخرج مع رجاله لاستقباله على طريق نابلس وأسس أيضاً في البيرة جمعية تحمل اسم جمعية الثقافة العربية إلى جانب جمعية الكشافة ومنظمة الفتوة التي كانت تعد حوالي 100 شخص حيث استطاع أن ينصب ضابطاً من أقاربه اسمه خالد رضوان مسؤولاً عنها.
- (18) يظهر اسم عبد الحميد شومان على ترويسة أوراق الشركة كأحد شركائها الثلاثة. وكذلك معلومات من كمال خلف الطويل، مقابلة سبق ذكرها.
- (19) عبد الحميد شومان، "العصامي: سيرة عبد الحميد شومان، 1890 - 1974" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).
- (20) استندت هنا إلى معلومات استقيتها من كمال خلف الطويل، مقابلة سبق ذكرها.
- (21) طبيب جراح ومثقف وطني من أبناء رام الله، هاجر إلى الولايات المتحدة في سنة 1914، ثم تخرج طبيباً من جامعة كولومبيا، واشتهر في الجراحة إلى حد النبوغ. كان عالماً من أعلام المهاجرين، وقد مات في أميركا، ربما منتحراً، في سنة 1942. عدة مصادر منها: كامل جميل العسلي، "مقدمة في تاريخ الطب في القدس منذ أقدم الأزمنة حتى سنة 1918" (عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1994)، ص 252.
- (22) من رسالة علي الجودة إلى صحيفة "فلسطين" عن الجمعية وأهدافها ونشاطها والانتخابات التي جعلته رئيساً لها. صحيفة "فلسطين"، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1924، ص 4.
- (23) المصدر نفسه.
- (24) مجموعة من المقابلات الشفوية بينها مقابلة مع د. كمال خلف الطويل، ابن علي الجودة، سبق ذكرها، وأيضاً مع رياض ومحمد، ولدي عبد الله الجودة، وسبق ذكرها.
- (25) أنظر: بيان نويهض الحوت: "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 - 1948" (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981) حيث يظهر اسمه عدة مرات. وانظر أيضاً: أكرم زعيتر، "يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 - 1939"، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1980)، ص 94، وفيه خبر عن وفد من منطقة رام الله والبيرة إلى مؤتمر اللجان القومية المهم في 7 أيار/مايو 1936، المكون من عبد الله الجودة، وحنا خلف، وعيد موسى، وسلمان عبد الرحمن، ونجيب عبده.
- (26) يقول أحمد الشمسة ويشاركه الرأي محمد إبراهيم سليمان (أبو وجدي):
- أسس [عبد الله وعلي الجودة] شركة قماش، اشتركوا [فيها] من بيت حنينا، كفر عقب، الرام. كل واحد معاه شوية مصاري، اللي معها ذهباتها اتصرفهن، وعملوا شركة سموها شركة النجاح، وحطوا موسى الحندوش فيها. يبيعوا، تجارة يعني. تجارة، بعدين انكسروا، سكرها.
- (27) فيما يتعلق بتجربة رام الله في بناء شركات اقتصادية على غرار ما كان في الولايات المتحدة، أنظر: يوسف جرجس قدورة، "تاريخ مدينة رام الله" (نيويورك: مطبعة الهدى، 1954)، ص 117 - 118.
- (28) ظاهرة "الخطارة" هي أن يذهب الرجل بدابته إلى القرى المجاورة لشراء فائض محاصيلهم، ثم يذهب بعد ذلك إلى القدس وغيرها من المدن ويبيعها هناك. عزيز شاهين، "كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله"، (بير زيت: مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، 1982)، ص 48. ويعتقد خليل أبو ريا "أن الاسم

- مشتق من الخطر لخطورة هذه المهنة في زمن كان فيه (التقشيط) وسطوة قطاع طرق أمراً شائعاً. أبو ريا، مصدر سبق ذكره، ص 110.
- (29) وفقاً لرسالة من قاضي القدس الشريف في 17 محرم 1338هـ، كانون الأول/ديسمبر 1919م، إلى إمام قرية البيرة التابعة للقدس يطلب فيها الموافقة على "نكاح صالح بن عطا للبننت البكر البالغ عزيزة بنت الحاج أمين عوض غنيم ما لم يكن هناك مانع شرعي." والمؤلم في الأمر أن عزيزة لم تكن بلغت مرحلة البلوغ، إذ لم تكن تجاوزت في حينه الثانية عشرة من عمرها، فنامت عدة سنين بجانب شقيقة "زوجها" قبل أن "تغسل" (في إشارة إلى الدورة الشهرية)، وبعد ذلك فقط انتقلت إلى فراش زوجها. ويبدو أن صالح توجه إلى قاضي القدس من أجل تذليل ممانعة إمام البيرة للزواج، وذلك بأن أخذ لهذا الأخير ورقة من مرجعية إسلامية أعلى منه.
- (30) أنظر مثلاً: سليم زبال، "مجلة العربي"، سلسلة "أعرف وطنك"، العدد 32، 1963، ص 66 - 85. وهو أول تقرير مصور عن المدينتين.
- (31) ومنهم والد جدتي لأمي صفية العطا الله الذي اختفى في فنزويلا في العشرينيات. والغريب أن أحداً من العائلة، بمن فيهم جدتي، لم يذكره. وفي الواقع أنا لم أسمع في حياتي شيئاً عن قصته، ولم أعرف عن اختفائه، إلا في سنة 1995 عندما بدأت هذه الدراسة، وشرعت في البحث في هذا الموضوع، وكان عمري حينها 43 عاماً.
- (32) Stephan Thernstrom, Ann Orlov and Oscar Handlin, eds., Harvard Encyclopedia of American Ethnic Groups (Harvard: Belknap Press, 1980), p. 130.
- (33) عبد الوهاب المسيري، "الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد" (القاهرة: دار الشروق، 2002).
- (34) مقابلة مع صبحي محمد إسماعيل (بائع متجول)، في بيته في مدينة روكي ماونت (نورث كارولينا)، بتاريخ 1997/12/31.
- (35) مقابلة مع المرحوم عبد الجواد أبو عليص (بائع متجول)، في بيته في البيرة، بتاريخ 1989/2/20.
- (36) من مقابلة كمال خلف الطويل، وقد سبق ذكرها، ومن أوراق مروسة باسم الشركة.
- (37) منها المقر في 115 وست شارع 29، وآخر في شارع 28. وهذه المعلومات من مقابلة مع المرحوم جبر جودة إسماعيل، في البيرة، بتاريخ 1995/11/5، وأخرى مع شكري علي إسماعيل، في بيته في البيرة، بتاريخ 2008/10/6، وكذلك من خلال ما هو مكتوب على مغلفين رسميين للشركة.
- (38) أبو ريا، مصدر سبق ذكره، ص 39. وكذلك روايات شفوية عديدة.
- (39) مقابلتان مع أم رأفت (خالدية مصطفى إسماعيل)، في بيتي في البيرة، بتاريخ 7 و1997/6/24، وكان والد خالدية أحد أفراد هذا الطوف.
- (40) Elizabeth Thompson, Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege and Gender in French Syria and Lebanon (New York: Columbia University Press, 2000), pp. 20-23, 30-38.
- (41) قدورة، مصدر سبق ذكره، ص 45.
- (42) أسعار الجنيه الفلسطيني بالعملة الأجنبية / وفق صحيفة "فلسطين"، 1933/5/18:
الدولار الأميركي 3,93.
الفرنك الفرنسي 85,65.
المارك الألماني 14,66.
- (43) سعيد أبو السعود، "عاش مملكة كنعان ومدينتنا دير دبان: تراث من أمجاد الحضارة والإنسان" (فلسطين، دير دبان: دن، 1994)، ص 83.
- (44) Albert Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables" The Emergence of the Modern Middle East (London: Macmillan Press, 1981), pp. 36-66.
- (45) http://fr.encarta.msn.com/encyclopedia_941536803/les_H%C3%A9ritiers.html

- (46) بناء على مقابلات عديدة أبرزها مقابلة مع أحمد الشمسة، في بيته في البيرة، بتاريخ 1995/7/11: ومقابلة مع فاطمة الحاج أمين غنيم، في بيتي في البيرة، بتاريخ 1997/2/14: ومقابلة مع راتب دعاس، في المركز الإسلامي بومبانو بيتش (فلوريدا)، بتاريخ 1998/1/9.
- (47) راتب دعاس، مقابلة سبق ذكرها.
- (48) مقابلة مع أحمد الشمسة، في بيته في البيرة، بتاريخ 1995/7/11.
- (49) Saleh Abdel Jawad, "Arab View of the Turks during First World War, the Untold Story, the Case of Palestine", unpublished lecture, Center For Middle Eastern Studies (CMES), Study Group on Modern Turkey-Harvard University Co-Chairs Professors Cemal Kafadar and Lenore Martin, April 7, 2004. ويمكن الحصول على نسخة عن المحاضرة من موقع المؤلف الإلكتروني: saleh.jawad@gmail.com
- (50) بناء على مقابلات عديدة أبرزها مقابلة مع أحمد الشمسة، سبق ذكرها؛ ومقابلة مع فاطمة الحاج أمين غنيم، سبق ذكرها. ومقابلة مع زهوة الرفيدي، في بيتها في البيرة، بتاريخ 1995/7/20.
- (51) نجل صالح العطا.
- (52) جريدة "الدفاع"، 31 كانون الثاني/يناير 1937.
- (53) مقابلة مع علي الشيخ، في البيرة في محل الحلاق أبو نضال، بتاريخ 1999/1/1.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx